



تطورات الأمن الأوروبي

وليد محمود احمد

مدرس / قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية

مركز الدراسات الإقليمية / جامعة الموصل

مستخلص البحث

شهد مفهوم الأمن الأوروبي متغيرات مهمة بدأت منذ مؤتمر ويستفاليا، الذي أسس لمفهوم جديد في العلاقات الدولية استند على سيادة الدول، وأسس لتوازن القوى، ولعبت الدول الأوروبية دورا أساسيا في الأمن الدولي عندما كانت أوروبا تتحكم بميزان القوى العالمية حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، غير أن ميزان القوى العالمية بعد هذه الحرب انتقل من القارة الأوروبية إلى خارجها، بل وأصبح الأمن الأوروبي بيد القوتين السوفييتية والأمريكية في فترة الحرب الباردة، ثم حدث تطور آخر على الأمن الأوروبي، بعد الحرب الباردة، تمثل بالانتقال من العالمية- حين كان الأمن الأوروبي يعني الأمن الدولي- إلى القارية، فلم يعد الأمن الأوروبي يشير إلى الأمن الدولي، وأصبح مفهوم سيادة الدول الذي أسسه مؤتمر ويستفاليا شيئا من الماضي.

ثمة مفارقة في الفكر الأوروبي المتعلق بهذه المسألة، فبعد الحرب العالمية الأولى راحت أوروبا تبحث في التخلص من ماضيها القريب المستند على تمجيد القوة والسلاح، غير أنها وبعد الهيمنة الأمريكية، بدت أكثر حنينا للبحث عن قدرات دفاعية تؤكد فيها وجودها في أفق القرن الحادي والعشرين.



مقدمة

كان مفهوم الأمن الجماعي الأوروبي ولا يزال هدفا تسعى إليه غالبية المجتمعات الأوروبية والذي يتضمن الحيلولة دون تغيير واقع القارة أو الإخلال بأوضاعها بما يتناسب مع مصالح دولة ما، ولما كانت القوة وما تزال هي الأساس في تحديد إطار استراتيجيات الدول والمحرك لأنماط العلاقات الخارجية، لذا فإن الأقوى كان وما زال يستغل هذه القوة لفرض مصالحه على الآخرين. وبالرغم من النظريات المثالية التي لا تشير إلى القوة، إلا أن معايير القوة هي السائدة في الواقع الدولي، أما الأخلاقيات فتقع في مكان ما بينهما.

لم تكن القارة الأوروبية قد شهدت على مر تاريخها ازدهارا وأمنا وحرية كما هو عليه حالها اليوم، فقد أدت الدروس القاسية لعنف النصف الأول من القرن العشرين، إلى فترة غير مسبوقة من السلام والاستقرار الوحدة بين الأمم الأوروبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥). وبعد تشكيل المجموعة الأوروبية (١٩٥٧)، لوحظ تغير شكل العلاقات بين الدول الأوروبية من سيادة النزعة العسكرية إلى تفضيل التعامل بشكل سلمي مع النزاعات من خلال المؤسسات القانونية المختصة، ومن خلال آليات ديمقراطية ومؤسسية على مدى الفترة المذكورة، وأدى توسع حكم القانون والديمقراطية إلى تغير في شكل بعض الأنظمة السياسية لتتحول إلى ديمقراطيات آمنة ومستقرة بما جعل من رؤية قارة أوروبية موحدة تعيش بسلام، حقيقة لا يمكن نكرانها.

لقد تبنت أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وجهة نظر مختلفة فيما يتعلق بدور القوة في العلاقات الدولية، فسادت نظرة مفادها انه مهما كانت قوة الطرف المنتصر في الحرب فانه وبلا شك سيكون احد الخاسرين وان اقل بالمقارنة مع الطرف المهزوم. كان ذلك على خلفية تجاربها التاريخية،



وما خلفته الحربان العالميتان الأولى، والثانية من نتائج سلبية مادية ومعنوية ألفت بظلالها على شعوب القارة الأوروبية.

بعد انتهاء الحرب الباردة (١٩٤٦-١٩٩١)، ظهرت أوروبا وكأنها تعيد تشكيل خارطتها السياسية ضمن عملية صياغة السياسة العالمية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد انفرادها وسعيها لفرض رؤيتها السياسية والاقتصادية والعسكرية على العالم، وبدا أن الأمم الأوروبية تبحث عن التخلص من ماضيها القريب، بيد أنها بدت في الوقت نفسه أكثر توقفا للبحث عن قدرات دفاعية تؤكد وجودها في أفق القرن الحادي والعشرين، بما ينسجم مع واقعها كقوة اقتصادية كبرى عالميا يكون الأمن احد أهم ضرورتها.

بناء على ما تقدم، سيحاول البحث أن يتعرض لمسألة الأمن الأوروبي عبر مراحل تطورها.

مفهوم الأمن الأوروبي

يمكن تعريف مفهوم الأمن الجماعي بأنه مجموعة من الدول تكون هواجسها وتصوراتها للأمن مترابطة إلى درجة أن مشاكل أمنها الوطني لا يمكن حلها بطريقة منفصلة^(١).

انطلقت فكرة تحقيق الأمن الجماعي الأوروبي مع معاهدة ويستفاليا* التي عقدت عام ١٦٤٨، إذ وضعت هذه المعاهدة القواعد والأسس لتحقيق الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية، وتبنت مفهوم سيادة الدول في العلاقات الدولية واعتبرت البداية الأولى في التاريخ لما يعرف بالنظام الدولي "international system"^(٢) بعد أن نبذت الحروب الدينية بين الأمم الأوروبية، ومن ثم أخذت العلاقات الدولية في القارة الأوروبية توجهات جديدة نحو مبادئ واليات التعاون والمشاركة بدلاً من مفاهيم السيطرة والإخضاع، ومن أهم القواعد التي ثبتتها المعاهدة في هذا الإطار:



- ١- دعوة الأمم الأوروبية للمشاورات عند حدوث إشكاليات والعمل على إيجاد حلول لها على أساس المصالح المشتركة.
- ٢- الإقرار بمبدأ المساواة بين الأمم الأوروبية.
- ٣- تبني فكرة العلاقات الدولية واحترامها على أساس ثابت وإقامة سفارات دائمة على أراضي الدول الأوروبية.
- ٤- اعتماد مبدأ التوازن الدولي كأساس للحفاظ على الأمن السلم في القارة الأوروبية.

٥- فرض سيادة الدولة في الداخل وفي علاقاتها الخارجية.

أدى تعاظم قوة بعض دول أوروبا، كفرنسا، بعد ثورتها عام ١٧٨٩^(٣)، إلى الإخلال بالوضع الدولي الذي أقرته المعاهدة نتيجة حروب نابليون، وازدادت المخاوف بعد إعلان المجلس الثوري للثورة الفرنسية عزمه تأييد رغبات الأمم الأوروبية الهادفة لتحقيق حريتها واستعداد فرنسا للتدخل لصالح الأمم التي تريد ذلك، وصدر هذا الإعلان في ١٩ تشرين الثاني ١٧٩٢^(٤)، فتكاثفت وتجمعت القوى الأوروبية في حرب ضد فرنسا، خسرتها هذه الأخيرة، انتهت بعقد معاهدة "أوتراخت" * * عام ١٨١٣، التي أكدت على مبادئ معاهدة "ويستفاليا" بإعادة تنظيم أوروبا.

كانت هناك رغبة أوروبية قوية بالحفاظ على مكتسبات السلام الذي حققه صلح ويستفاليا والذي استند بصورة أساسية على التوصل إلى حلول للنزاعات عبر استخدام القنوات السياسية بدلا من فرض الحلول الخارجية بالقوة^(٥)، غير أن دول أوروبا عادت لمواجهة توسع إمبراطورية نابليون بونابرت (١٧٦٩-١٨٢١)، واستطاعت إلحاق الهزيمة به في معركة "واترلو" * * * عام ١٨١٥، ثم عقدت مؤتمر فيينا في العام نفسه لإعادة تنظيم القارة الأوروبية من جديد^(٦).

مؤتمر فيينا ١٨١٥ ومفهوم الجماعة الأوروبية



كان همّ أعضاء المؤتمر إعادة التوازن الدولي في أوروبا على أساس إرجاع الملوك الذين قضى نابليون على سلطانهم إلى عروشهم، وقد عكس هذا المؤتمر إرادة الأطراف المنتصرة في الحرب ضد نابليون، وهي إنكلترا والنمسا وبروسيا وروسيا، دون رغبات الشعوب التي أثّرت فيها مبادئ الثورة الفرنسية وأفكارها، فعقدت هذه الإمبراطوريات (الحلف المقدس ١٨١٥-١٨٢٦)، لقمع أي ثورة تهدد عروشها، وفي العام ١٨١٨ عقدت معاهدة "إكس لاشابل" (شمال ألمانيا قرب الحدود البلجيكية) بينها بعد انضمام ملك فرنسا لويس الثامن عشر (١٧٥٥-١٨٢٤)، فيما نصبت هذه الإمبراطوريات نفسها وصية على السياسة الأوروبية وأعطت لنفسها حق التدخل في جميع النزاعات الأوروبية والدفاع عن الأنظمة الملكية في أي مكان تراه مهدداً، لكن الإنكليز رفضوا الانضمام لهذا التحالف واعتبروا أن أهدافه في حفظ الأمن والسلام في أوروبا هي خارج قدراته^(٧).

شكل مؤتمر فيينا أساساً لتشكيل الجماعة الأوروبية الحديثة، وبدأ يتسع مع الثورة الصناعية وحركات الاستعمار واستقلال الدول وظهور القوميات، فكان يعقد مؤتمر في كل مناسبة ترى فيها الدول الكبرى ضرورة لذلك، وهكذا سيطرت هذه الدول على السياسة الدولية وفرضت وجهة نظرها في النصف الشرقي من الكرة الأرضية، وسمّي هذا النظام الدولي الذي كان يشرف على العالم بنظام "المؤتمر الأوروبي"^(٨)، والذي تميّز بسياسة عقد المؤتمرات لحل المشاكل التي واجهت العالم خلال القرن التاسع عشر واستمرّ حتى الحرب العالمية الأولى واستطاع أن يؤسس لكثير من المعاهدات التي ما زالت في الكثير منها قائمة حتى اليوم، كاتفاقيات جنيف عام ١٨٦٤ المتعلقة بمعاملة جرحى الحروب، واتفاقيات لاهاي عام ١٨٩٩ و١٩٠٧ الخاصة بقواعد الحرب وتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

الأمن الأوروبي قبل الحرب العالمية الأولى



مع مطلع القرن العشرين، استقر في العلاقات الدولية مفهوم (الأمن الجماعي)، للإشارة إلى الأمن الأوروبي، فقد اتجهت الدول الأوروبية الكبرى آنذاك خصوصا " بريطانيا وفرنسا وألمانيا " إلى حماية مصالحها خارج القارة الأوروبية بعد هدوء ساد أوروبا أواخر القرن التاسع عشر بفعل تعادل ميزان القوى، ولم تستطع بعض الحوادث مثل الحرب بين العثمانيين واليونانيين (١٨٢١-١٨٢٩)، أن تقلق هذا السكون^(٩)، حتى إن فترة العشرين أو الثلاثين عاما الأخيرة من القرن التاسع عشر، اكتسبت في السياسة الخارجية البريطانية صفة " فترة الانعزال الرائع"^(١٠)، فدخلت القوى الأوروبية العظمى ما عرف بعصر السياسة العالمية^(١١).

كان القصد من مفهوم الأمن الجماعي هو، العمل الجماعي من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين من خلال أجهزة تعمل على تحقيق هذا الهدف. وبرغم تعدد التعريفات التي تتناول هذا المفهوم واختلافها فيما بينها، إلا انه يمكن تحديد مجموعة من النقاط الأساسية التي تلتقي حولها غالبية هذه التعريفات ومن ثم فهي تشكل الملامح الأساسية للمفهوم، أو بعبارة أخرى العناصر اللازم توافرها في نظام الأمن الجماعي لكي يكون مثاليا، وهذه العناصر هي:

(أ) تحريم استخدام القوة في العلاقات بين الدول

يستند هذا العنصر إلى القناعة بأن (تجريم) استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية، سوف يؤدي بالضرورة إلى التقليل من الحروب، ورغم أن القناعة بأن تحريم استخدام القوة العسكرية لا يترتب عليه بالضرورة التزام كل الدول بالامتناع عن استخدامها، فإن نظام الأمن الجماعي يرى أنه من الأفضل أن تكون كل الدول الأعضاء في نظام ما للأمن الجماعي مسلحة، وذلك حتى تكون قادرة على مواجهة أية هجمات خارجية محتملة وبما يؤدي إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار. بصفة عامة، يمكن القول أن هناك



اعتراف وقبول عام بين الدول بأهمية تحريم استخدام القوة، إلا أن كل الدول تقبل كذلك بأن هناك وجود لحالات معينة (تتضمن الدفاع الفردي والجماعي عن النفس) تعد استثناء على أساس هذا المبدأ، غير أن هذا الاستثناء قد فتح الباب أمام القوى الأوروبية الصاعدة مثل ألمانيا لتعزز من قوتها العسكرية فشهدت أوروبا سباق تسلح كبير في السنوات التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى "١٩١٤-١٩١٨" وكان احد أهم أسباب هذه الحرب^(١٢).

(ب) الضمان الجماعي للأمن

تستوجب (جماعية) ضمان الأمن في إطار نظام ما للأمن الجماعي أن تقدم كل الدول الأعضاء في هذا النظام المساعدة إلى الدولة أو الدول التي تتعرض للهجوم، ولا يفترض أن تدعي أي دولة عضو في النظام، الحياد في هذه الحالة كما أنه من غير المقبول أن تقوم أي دولة بدعم الدولة المعتدية سواء كانت إحدى الدول الأعضاء في النظام أو من غير الأعضاء فيه، ويمكن القول إن هذا النظام إذا ما اعتراه خلل فإنه يؤدي إلى عواقب خطيرة مثلما كان الحال في القارة الأوروبية قبيل الحرب العالمية الأولى، حيث خلق مناخا ملائما ساعد على نشوب الحرب^(١٣).

(ج) استخدام القوة كرادع ومعقاب في الوقت ذاته

ويقصد بذلك أنه إذا ما تم تطبيق العنصرين السابقين فمن المفترض تحقيق الردع نظرياً على الأقل، بحيث لن تتجه أي دولة للمخاطرة بالاعتداء على إحدى الدول الأعضاء في نظام الأمن الجماعي وإلا سيكون عليها مواجهة كل الدول الأعضاء في هذا النظام، ولكن إذا ما تجاسرت أية دولة على الاعتداء باستعمال القوة ضد أي من أعضاء النظام، فإنه يتوجب على القوات المشتركة لكل الدول الأخرى أن تنصدي لهذا الاعتداء. وفي الحقيقة



إن القوة كرادع أسهمت كثيرا في إضعاف الدبلوماسية وسيادة الروح العسكرية^(١٤).

(د) تلقائية العمل الجماعي

ويقصد بذلك وجوب أن تتسم الضمانات الجماعية للأمن في إطار نظام الأمن الجماعي، بالتلقائية والإطلاق، بمعنى انه من الضروري أن تتطرق تتمدد آليات الأمن الجماعي بشكل تلقائي عند الحاجة إليها، وتكون استجابة هذه الآليات للتهديدات الأمنية لأي من أعضاء النظام سريعة، إلا أن ثمة إشكالية تبرز في هذا السياق مفادها أن هناك تناقضات كبيرة بين مصالح القوى العظمى يمكن إن تفضي بالضرورة إلى تكوين نسق جديد من العلاقات الدولية يستند على مبدأ التوافق بين توازن المصالح وبين توازن القوى^(١٥).

(هـ) أولوية عضوية نظام الأمن الجماعي على ما عداها من تحالفات

يجب أن يكون نظام الأمن الجماعي فوق أي تحالفات أخرى عامة، أو خاصة لأعضائه، فهو لا يعترف بوجود أصدقاء أو خصوم في إطار هذا النظام، فإذا كانت الدولة القائمة بالاعتداء هي إحدى الدول الأعضاء في النظام، فإن النظام وبغض النظر عن هوية الدولة القائمة بالاعتداء أو المتعرضة له، يجب أن يتسم أداؤه بالحياد وعدم التحيز لصالح أو ضد أي من الأعضاء ويكون تركيزه فقط على كيفية مواجهة العمل العدواني، لكن ينبغي الإشارة إلى مسألة مهمة هنا وهي أن النظام قد يكون محكما في تكوينه، كما قد يكون مفككا، فالحالة الثانية تنجم عن عدم استقرار التوازنات الدولية، وعلى الرغم من ذلك فإن كلتا الحالتين تتناوبان على النظام الدولي، كما يلاحظ أن النظام الدولي المتعدد القوى هو الذي شهد الحالة الأكثر استقرارا في مجال التنافس الدولي والمصالح الدولية^(١٦).



(ر) التوافق على معنى الاعتداء أو العدوان

يفترض هذا العنصر أن تقبل كل الدول الأعضاء في نظام الأمن الجماعي بتعريف موحد لمفهوم (العدوان)، بحيث يمكن بموجب هذا التعريف تحديد الأعمال العدائية فور حدوثها، وتنبأين مواقف القوى العظمى تجاه ذلك، فالبعض منها قد يحور موقفه بما يتلاءم مع توجهاته في حين تفضل دول أخرى عدم المواجهة^(١٧).

(س) ديمومة وعمومية النظام

يجب أن يتسم نظام الأمن الجماعي بالديمومة، وان يكون مجرداً وعماماً ومتوازناً حتى يمكنه أن يتحول إلى مؤسسة لحماية الأمن الدولي ضد كل الأخطار المحتملة لأعضائه، وبالإمكان القول أن حالة عدم التوازن يمكنها الاستمرار لفترة طويلة إذا ما اختارت القوى المؤثرة عدم تغيير توازنات النظام في الوقت الذي تستطيع فيه القيام بذلك^(١٨).

عصبة الأمم (١٩١٩ - ١٩٤٦) ومفهوم الأمن الجماعي

اكتسب مفهوم الأمن الجماعي أهمية خاصة في إطار المنظومة القانونية الدولية، ومن ثم فهو من أكثر جوانبها عرضة للتأثر بالمتغيرات في هيكل النظام السياسي الدولي وهذا ما ظهر واضحاً في التطبيقات المختلفة للمفهوم والتي اختلفت وتطورت مع المتغيرات في شكل النظام العالمي.

جاءت أولى تطبيقات فكرة الأمن الجماعي في العلاقات الدولية من خلال تجربة عصبة الأمم، فقد كانت هي الفكرة التي استند إليها الرئيس الأمريكي (من الحزب الديمقراطي) وودرو ويلسون (١٩١٣ - ١٩٢٤) في تصوره لعالم يسوده السلام، وتتنظم علاقاته من خلال عصبة الأمم، وفي ظل عصبة الأمم، جاءت الترتيبات المتعلقة بالأمن الجماعي لتتماشى مع طبيعة النظام الدولي في ذلك الحين والتي كانت الحرب مشرعة في إطارها



باعتبارها إحدى طرق إدارة العلاقات الدولية، غير إن عهد العصبة لم ينص على تحريم الحرب بشكل قطعي وإنما اكتفى بوضع بعض القيود لتضييق نطاقها، وإذا ما اعتبرنا أن النظام الدولي (الشرعي⁺) لا يجعل من الصراعات مستحيلة، إلا أنه يحد من نطاقها^(١٩).

إذن، فالنظام الدولي يكمن في ظل التوازن التلقائي، وهو ليس ساكناً تماماً مثل أي نظام آخر، فثمة تغييرات دائمة على مستوى التفاعل بين الدول، فإذا ما بقيت مصالح الدول الرئيسية في النظام الدولي ثابتة ومستقرة، فسيبقى النظام في حالة توازن إلى وقت غير محدد، غير أن التطورات الداخلية والدولية تضعف استقرار الوضع الراهن، فعلى سبيل المثال يمكن أن يترتب على المتغيرات الداخلية إعادة تعريف المصالح الوطنية بما يفرض على النظام السياسي لدولة ما أن تغير من سياستها الخارجية والتي قد تصطدم بمصالح دولة أخرى^(٢٠).

اتجه عهد العصبة إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال بعض الوسائل التي يمكن إجمالها في اتجاهين:

(أ) العمل على منع الحروب

يكون ذلك من خلال مجموعة من الآليات مثل حل المنازعات بالوسائل السلمية والحد من التسلح، فضلاً عن ربط المعاهدات الدولية بعهد العصبة.

(ب) إجراءات مواجهة العدوان

وتتضمن الإجراءات التي أقرها عهد العصبة في هذا السياق مثل الحظر الاقتصادي، الحظر العسكري، إلى جانب الطرد من العضوية. لكن نظام عصبة الأمم فشل في تحقيق الأمن الجماعي وهو ما يرجع إلى مجموعة من الأسباب أهمها: أن العصبة كانت تعتمد بشكل أساسي على إجماع الدول الأعضاء للموافقة على قراراتها وتوصياتها الهادفة إلى تحقيق الأمن



الجماعي وهو ما لم يمكن تحقيقه بسبب التوترات السياسية بين الدول الأعضاء، فضلا عن نظام العصبة ذاته والذي عانى مجموعة من المثالب لاسيما في ظل سيطرة النزعة الأوروبية على عضوية العصبة وغياب القوى العظمى عنها (إذ لم ينضم الاتحاد السوفيتي إلا في عام ١٩٣٤، في حين لم تتضمن الولايات المتحدة الأمريكية أبداً)، فضلا عن فتح الباب أمام الانسحاب من عضوية العصبة (اليابان - ١٩٣٣، إيطاليا - ١٩٣٧) الأمر الذي أضعف كثيرا من روح التنظيم الدولي المبني على أساس وجود الجماعة وتكاتفها، إلى جانب افتقار العصبة إلى قوة عسكرية خاصة بها وفشلها في مواجهة إعادة التسلح الألماني^(٢١).

الأمن الجماعي بعد الحرب العالمية الثانية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)، شهدت منظومة الأمن الأوروبي متغيرات كبيرة، فلم تعد الدول الكبرى الأوروبية قوى عظمى كما كانت سابقا، ولم تعد القارة الأوروبية مركزا أساسيا ومرجعية وحيدة مسؤولة عن متطلبات الأمن الدولي، فقد انتقل مركز التأثير في الأمن الجماعي إلى قوتين عالميتين من خارج أوروبا هما، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي السابق، وهكذا فقدت الأمم الأوروبية ما كانت تحتكره من قوة التأثير في معادلات الأمن والاستقرار الدولي لصالح القوتين المشار إليهما، وتحولت صيغة قيادة نسق الأمن الجماعي من متعدد الأقطاب إلى ثنائي القطبية، وترتب على ذلك أن أصبح الأمن الأوروبي من مسؤولية قوى غير أوروبية.

بدأت صياغة نظام الأمن الجماعي في إطار منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وشهدت هذه المرحلة نقاشا كبيرا حول طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمة الدولية، ومن ثم فقد حاول ميثاق منظمة الأمم المتحدة أن يضع تحت تصرف مجلس الأمن الدولي - بصفته الجهاز



المسؤول عن الإدارة المشتركة لنظام الأمن الجماعي الوسائل والإمكانيات والأطر المؤسسية الكفيلة بإدارة العمليات العسكرية الميدانية على نحو يكفل تحقيقها للنتائج المرجوة منها، وكان من أهم ما تضمنه الميثاق في هذا الإطار ما نصت عليه المادة^(٤٣*) من تعهد جميع الدول الأعضاء بأن (يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقا لاتفاق أو اتفاقيات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ومن ذلك حق المرور)، كما أوكل الميثاق مهمة بحث الترتيبات المتعلقة بعدد هذه القوات وأنواعها وأماكنها ونوع المساعدات والتسهيلات التي تقدم إلى لجنة أركان الحرب التي تتكون من رؤساء أركان حرب الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، أي أن هذه اللجنة أضحت هي المسؤولة تحت إشراف مجلس الأمن عن التوجيه الاستراتيجي لهذه القوات، وبعبارة أخرى، حاول واضعو ميثاق الأمم المتحدة عند صياغته تجنب العديد من الأخطاء التي وقع فيها التنظيم الدولي في تجربة عصبة الأمم لاسيما فيما يتعلق بفكرة الأمن الجماعي^(٢٢)، ومن ثم نص ميثاق الأمم المتحدة على امتناع جميع أعضاء المنظمة عن استخدام أو التهديد باستخدام القوة في علاقاتهم الدولية، كذلك أناط الميثاق بمجلس الأمن الدولي مهمة تولي تبعات اختلال الأمن والسلم الدوليين وذلك وفقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق والتي تجيز له استخدام القوة عند الضرورة لإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما، وهكذا فإن نظام الأمن الجماعي في إطار منظمة الأمم المتحدة قد قام على دعامتين أساسيتين، هما:

(أ) حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية أو التهديد بها، وبرغم عدم الاتفاق على مفهوم القوة التي تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين إلا أن هناك ما يشبه الإجماع على أن المقصود بذلك هو القوة المسلحة رغم وجود بعض الاتجاهات القانونية التي تؤكد أن ذلك يشمل القدرات



العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، ومن الواضح أن هذا التعريف يتجاوز عناصر مهمة لها تأثير على مجمل النشاط السياسي، مثل المعنويات العامة ونوعية القيادة، وقوة الرأي العام، وترتبط هذه السمات المعنوية للقوة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم هيبة ومكانة الدولة في علاقاتها الخارجية ووزنها الدولي^(٢٣)، وينبغي الإشارة أيضاً أن الميثاق حدد بعض الاستثناءات أباح فيها استخدام القوة في العلاقات الدولية وهي حالات الدفاع عن النفس وتطبيق تدابير الأمن الجماعي وفقاً لنصوص الفصل السابع من الميثاق^(٢٤).

(ب) وجود تدابير جماعية يمكن اللجوء إليها في حالة حدوث العدوان: إذ يتمتع مجلس الأمن الدولي باعتباره الجهاز التنفيذي، بالحق في اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لحفظ الأمن والسلم الدوليين، توجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قبول قرارات المجلس وتنفيذها وأن عليها الامتناع عن تقديم المساعدة لأية دول يقوم المجلس باتخاذ تدابير ضدها، ولكن بالرغم من ذلك فإن النظام الدولي^(٢٥) كان يميل إلى السلم أكثر من النزاع بعد تبني مبدأ الأمن الجماعي لحفظ الأمن وإلزام الدول أطراف النزاع بالتماس الحلول السلمية وإلا، فإن مجلس الأمن الدولي بعضوية الدول الكبرى، سيتولى فرض الاستقرار بالقوة^(٢٦).

أن ظروف الحرب الباردة وما شهدته من تحول الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الثانية إلى متنافسين، أدت إلى منع الأمم المتحدة في أحيان كثيرة عن الوصول لهدفها في تحقيق الأمن الجماعي، خاصة مع تحول مجلس الأمن الدولي إلى إحدى أدوات الصراع بين قطبي الحرب الباردة، وكثرة استخدام أعضائه الدائمين لحق النقض "الفيتو"^(٢٧).

حقيقة، كانت أعمال نظام الأمن الجماعي الأوروبي في مرحلة الحرب الباردة، متأثرة بتداعياتها التي فرضت العديد من القيود وحددت من فرص تفعيل هذا النظام في ظل حالة الاستقطاب التي شهدتها العلاقات الدولية



أنداك، الأمر الذي جعل من الأمن الأوروبي في مرحلة الحرب الباردة رهينا بيد الدولتين العظميين، مما ترتب عليه انتقال السيطرة على نظام الأمن الجماعي من النسق القاري (أوروبا) إلى النسق العالمي (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي)، الأمر الذي اعتبر مؤشراً على فقدان القوى الأوروبية لسلطتها في تقرير معادلة التوازن الدولي، أو قدرتها على الحفاظ على الأمن والاستقرار^(٢٨).

كان الجهد الأمريكي ينصب بموجب الحسابات الإستراتيجية الأمريكية، على منع السوفييت بشتى الطرق من النجاح في المواقع التي فشلت فيها النازية الألمانية، وإظهار الولايات المتحدة الأمريكية كعنصر وحيد يأخذ على عاتقه مسؤولية أمن القارة الأوروبية^(٢٩).

في الواقع، انطوى نظام الأمن الجماعي في إطار هيئة الأمم المتحدة على العديد من الثغرات، فالعديد من القواعد المرجعية التي يستند إليها والتي تحكم آلياته تفتقر إلى الوضوح ومن ثم تخضع لتفسيرات شتى ومتباينة، كما كانت فعالية دور الأمم المتحدة في مجال الأمن الجماعي رهنا بإرادة الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي.

الواقع الأمني الأوروبي بعد الحرب الباردة

الأوضاع الأمنية الأوروبية لها تاريخها الطويل، فالحروب كما ذكر سابقاً، لم تتوقف في التاريخ الأوروبي إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، ليس بسبب رسوخ القيم الإنسانية في الذهنية الأوروبية، وغلبة مفهوم "الأسرة البشرية الواحدة" على مفاهيم الصراعات القومية والنزاعات المذهبية سابقاً، بل لأنّ معطيات التطور التقني والاقتصادي قد بدّلت نسيج العلاقات الأوروبية التي نشأت بعد الحربين العالميتين وأوجدت حقبة جديدة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة، وطوت حقبة من الاستغلال



الاستعماري، فأتسعت تبعاً لذلك آفاق التجارة الدولية وأمكن معها تعبئة الثروات النقدية للحرب، ومن ثم أصبحت النقود نفسها شكلاً من أشكال القوة^(٣٠).

لقد ظهر مصطلح التنافس بدلاً من الصراع، وحل التوسع عن طريق اقتصاد السوق العالمية وبسط النفوذ السياسي، محل الإمبراطوريات التوسع الإقليمي^(٣١)، وتحول محور الصراع على الهيمنة بين مكونات النظام الدولي في عالم الشمال إلى الصراع على الهيمنة في عالم الجنوب^(٣٢).

أصبحت الصيغة الأمنية الأوروبية جزءاً أساسياً لا يفصل عن الصيغة الاقتصادية الجديدة التي أعطت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار أوروبا اقتصادياً في الحرب، موقع الزعامة المالية والاقتصادية وبالتالي السياسية والأمنية، وبينما طورت الولايات المتحدة صناعتها الحربية وتكنولوجياتها العسكرية على قاعدة تراكم المعرفة، ركزت أوروبا على تنمية الاقتصاد الصناعي التقليدي وزيادة حجم الإنتاج السلعي، وهكذا اعتمدت الولايات المتحدة على تفوقها العسكري والاقتصادي لفرض قراراتها على أوروبا^(٣٣)، وهو ما استمر طيلة حقبة الحرب الباردة، ولعل هذا ما يفسر مثلاً إخفاق أولى محاولات الأوروبيين للتحرك أمنياً بمفردهم عند تأسيس منظمة اتحاد أوروبا الغربية (١٩٤٨)، وحلقة عقدة النزاع الفرنسي-الألماني وبدء مسيرة الوحدة الاقتصادية بولادة السوق الأوروبية المشتركة (١٩٥٧)، التي انبثق عنها الاتحاد الأوروبي، إلا أنه يفسر في الوقت نفسه تطلع الأوروبيين بعد نهضتهم الاقتصادية وبعد التخلص من قيود الحرب الباردة، إلى إعادة الحياة لتلك المنظمة التي بقيت أكثر من أربعين سنة مجمدة، لكنها لا تجد لنفسها أي مكان إلى جانب حلف شمال الأطلسي المهيمن، وأصبح هذا الهدف الجديد محوراً رئيسياً في دعوات التميز الأمني الأوروبي التي لا تعني في واقع الأمر سوى ما يفهمه الأمريكيون منها تماماً، وهو الاستقلال بالقرار الأمني العسكري أوروبياً بعيداً عن الزعامة



الأمريكية المهيمنة عبر الناتو، وبالتالي كانت المساعي الأوروبية تواجه الرفض الأمريكي المتكرر، وحسب الرؤية الأمريكية، فإن تعزيز التعاون الأوروبي الأمريكي من شأنه ردع المعتدين من خلال إظهار قوة التضامن الأوروبي الأمريكي حتى تفهم الأطراف العدائية بأنها ستواجه تحالفا عريضا لا يمكنها التصدي له^(٣٤)، غير أن الذي لم يقترب الأمريكيون من فهمه واستيعابه هو أن الأوروبيين سيظلون بحاجة إلى شعور بالأمان من الثغرة التي تحد قارتهم من جانبها الشرقي (الأوراسي) الذي شكل عندهم باستمرار شعوراً امتزج بالخوف والغموض^(٣٥).

بالمقابل لم يكن لدى الأوروبيين تصور كاف عن المتغيرات التي حصلت في معادلة التوازن الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، هذه المتغيرات، انتابت السياسة الدولية وانطوت على قدر كبير من المنافسة لتتحول إلى نزاعات بقصد "الهيمنة"^(٣٦)، واستندت إستراتيجية الهيمنة هذه على افتراض أن الدول تكسب أمنها لا من خلال توازن القوى، بل من خلال إحداث اختلال في توازن القوى لصالحها، ففي العالم الذي تغلب عليه صفة المنافسة الشديدة والنزاعات يعتمد أمن الدولة على ما يتوفر لديها من قوة كبيرة في مواجهة القوى الأخرى، ومن الأفضل للدولة الراغبة بالزعامة، أن تكون هي الدولة الأولى من حيث القوة في العالم، وفي هذا المجال فقد كانت المساعي الأمريكية قوية لأجل إضعاف الحضور السوفييتي آنذاك، لصالح قوة الزعامة الأمريكية في الشؤون العالمية، وكانت التصورات الأمريكية تتركز في هذا الاتجاه على أن من شأن إضعاف الأمن في القارة الأوروبية، أن يؤدي إلى اختلال في منظومة الأمن الدولي، لذا فقد آمن الأمريكيون بأن أمن أوروبا يقع ضمن مسؤوليتهم^(٣٧).

لقد واجه الفشل، محاولات أوروبية، مثل تشكيل فيلق فرنسي - ألماني مشترك كنواة لقوة عسكرية أوروبية^(٣٨)، أو تم إضعافها وتأخيرها على الأقل، وانطوت الجهود الأمريكية على خطوات مباشرة لهذا الغرض مثل الحديث



عن خطر (نكسة محتملة لروسيا) تعود بها إلى عصر الهيمنة وحكم الاستبداد^(٣٩)، أو الدخول مع روسيا الاتحادية في اتفاقيات للحد من التسلح النووي بعيد المدى دون أن يشمل الأسلحة الروسية النووية متوسطة المدى التي تمثل خطرًا على أوروبا وليس على الولايات المتحدة الأمريكية، كما دعمت واشنطن الجهود الروسية الأولى لاستعادة نفوذها وسط آسيا فنشرت المخاوف في شرق أوروبا وغربها من احتمال تجدد التطوع الروسي إلى الهيمنة أوروبياً أيضاً^(٤٠)، حتى إذا اندلعت حرب البلقان (١٩٩١-١٩٩٥)، واستمرت أربع سنوات قبل التدخل الأطلسي فيها (١٩٩٩)، ساهم الأمريكيون إسهاماً رئيسياً في نقل القرار الأمني والسياسي بشأن البلقان إلى الساحة الدولية فيما سمي بمجموعة الاتصال وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وألمانيا وبريطانيا، وإيطاليا، وروسيا، مما جعل من البلقان ثغرة سهّل الأمريكيون من خلالها لعودة موسكو إلى ساحة المشاركة في اتخاذ القرار الأمني الأوروبي^(٤١). لقد جدّدت هذه التطورات، الحديث عن المخاوف من (خطر) مستقبلي محتمل تواجهه أوروبا من الشرق، بما لا يسمح للأوروبيين بالتخلي عن المظلة الأمريكية- الأطلسية، فتعثرت الجهود الأوروبية للتميز الأمني رغم تثبيته منذ سنوات في اتفاقية ماستريخت^(٤٢) التي تم التوقيع عليها في شباط عام ١٩٩٢ ودخلت حيز التنفيذ في تشرين الثاني عام ١٩٩٣، وأنشئت السياسة الأمنية والخارجية المشتركة للاتحاد. شهدت السياسة الأمنية الأوروبية تطوراً حاسماً، بالتحول من معارضة أوروبا توسع الأطلسي شرقاً، إلى تأكيده، ممّا سبب تلقائياً ردود فعل روسية ساهمت في تعزيز المخاوف الأوروبية، وبدأ الخلاف الروسي- الأوروبي يتصاعد حتى بلغ ذروته مع اندلاع الحرب التي قادها حلف شمال الأطلسي ضد صربيا والتي حملت عنوان حرب كوسوفو^(٤٣).



على ضوء ما سبق يمكن تحديد عناصر الصيغة الأمنية الأوروبية الراهنة بالاتي:

١- ما تزال أوروبا مرتبطة بسياستها الأمنية وتسليحها ارتباطاً وثيقاً بحلف شمال الأطلسي.

٢- لا يتوقع أن تسفر جهود التميز الأمني الأوروبي عن النجاح باتخاذ القرار السياسي الأمني وتوفير القدرة العسكرية على تنفيذه في المنظور القريب، فعلى الرغم من الرغبات الأوروبية لنوع من التقارب مع موسكو - درءاً للتوترات - من خلال قضية الشيشان، أو من خلال تخفيف المقاطعة الأوروبية لصربيا، إلا أن الأمريكيين ردوا بالقول بأن على الأوروبيين إذن، تولي مهمة أفغانستان كاملة من خلال حلف الأطلسي^(٤٤).

٣- لا تظهر السياسة الأمنية الأوروبية تجانساً حتى الآن، وإن كانت ضغوط العولمة الأمنية بهيمنة أمريكية، ستسفر على الأرجح عن مزيد من التجانس تدريجياً، وإلى ذلك الحين، تبقى لبعض الدول اهتماماتها السياسية الأمنية الخاصة، كفرنسا في المنطقة الإفريقية والعربية، وبريطانيا بتطلعاتها الدولية ومخاوفها من ضعف مكانتها أوروبياً، فهي لا تريد الوصول بعلاقاتها مع واشنطن إلى درجة الأزمة، ثم ألمانيا التي تريد تثبيت أقدامها على الساحة السياسية الدولية، لاسيما باتجاه شرق أوروبا، بعد أن استعادت سيادتها الكاملة^(٤٥).

مستقبل الأمن في أوروبا حسب التصورات الأوروبية

تولدت قناعة الأوروبيين بالاستقلالية الأمنية عن الحلف الأطلسي عندما أدركت أوروبا بأنه لم تعد هناك ثمة أخطار أمنية مباشرة تهددها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، فضلا عن ذلك فقد باتت الدول الأوروبية تمتلك المقومات العسكرية والأمنية التي تسمح لها بالدفاع عن نفسها ضد أية تهديدات أمنية



خارجية، وأن تحتوي أيضاً أية تهديدات أمنية من داخل المنطقة، وأصبحت أكثر قناعة بأن عليها التكيف مع تحولات النظام الدولي الجديد الذي تحكمه مفاهيم جديدة كالتنافس الاقتصادي، والتنافس التكنولوجي، وبروز ظاهرة التعاون المتبادل والتكتلات الاقتصادية التي وجدت الدول الأوروبية فيها فرصة لتحقيق ذاتها ولكي تثبت للقوى الدولية الأخرى أنها قادرة هي الأخرى على المنافسة الاقتصادية والأمنية والسياسية، وأصبح الاهتمام بالأمن الإقليمي والاقتصادي بالنسبة لها حقيقة يتعين عليها ترجمتها إلى الواقع، خاصة بعد التوقيع على اتفاقية ماستريخت التي طالبت الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد بخفض النفقات العسكرية بالنسبة للأسلحة التقليدية والعمل على إدخال تقنيات متطورة إلى المنظومة العسكرية الأوروبية لتكون أكثر قدرة على المناورة لمواجهة التحديات الأمنية من داخل المنطقة الأوروبية فيما إذا لم يتحرك الناتو بشكل سريع^(٤٦).

ومن هنا جاءت المعارضة الأوروبية (بشكل خاص فرنسا) الواضحة للأفكار الأمريكية المرتكزة على أن حلف شمال الأطلسي هو أفضل خيار متوفر للتصدي للالتزامات الدولية^(٤٧).

بناء على ذلك فإن ثمة تصورات حول الأمن الأوروبي يمكن إجمالها بالرؤى الآتية:

الرؤية البريطانية التي تؤكد على فكرة أوروبا ذات الامتداد الاقتصادي والقائمة على اعتبارات اقتصادية، والمرتكزة على ضرورة السماح بالتجارة الحرة عن طريق إلغاء الحواجز الكمركية وتسهيل انتقال الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال، لكن بريطانيا تنظر بعين الشك إلى فكرة أوروبا السياسية إذا كانت تعني التخلي عن السيادة لصالح الأمن الجماعي.

أما الرؤية الألمانية فتختلف اختلافا جذريا عن البريطانية، وترى أوروبا كدولة فيدرالية اتحادية، تقوم على أساس فكرتي المواطنة والاستقرار وتجمع



بين مجتمعات متضامنة ونموذجية توحد مصيرها من أجل تأمين الاستقرار الأمني.

بدورها ترى فرنسا وإلى حد ما إسبانيا، أن أوروبا هي القوة المدعوة لأن تصبح اتحاداً لدول قومية، ويمكن أن تقوم على مبدأ الفيدرالية، وتركز على الاندماج بشرط ألا يؤدي إلى اختفاء الدول، وترى هذه الرؤية ضرورة إقامة أوروبا مساحة اقتصادية موحدة حرة محمية من تهديدات العولمة الخارجية، ومنظمة سياسية قادرة على أن تزيد التضامن بين الدول الأعضاء، وتمتلك سياسة خارجية ودفاعية تضمن أمنها وتمكنها من أداء دور مهم على الساحة الدولية^(٤٨).

على الرغم من وجود مؤسسة عسكرية تابعة للاتحاد "اتحاد أوروبا الغربية" التي تم تأسيسها عام ١٩٤٨ إثر معاهدة بروكسل من أجل التنسيق العسكري والسياسي بين حلفاء الحرب العالمية الثانية بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورغ وفيما بعد انضمت إليها ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال في عام ١٩٩٠، إلا أن دور هذه المؤسسة اقتصر على التنسيق، ونرى وجود اختلاف بين الأوروبيين أنفسهم، ففريق يرى أن من حق أوروبا أن تفكر في حماية أمنها القومي من خلال بناء منظومة دفاعية خاصة بها، على اعتبار أن حلف الناتو غير قادر على تأمين أقصى حالات الدفاع الذي تتطلبه أوروبا، لذا فهي تريد منظومة دفاعية موازية لحلف الناتو، وهذا ما يؤكده إنشاء (القوة الأوروبية للتدخل السريع**) التي أعلنتها الاتحاد الأوروبي بأنها مكملة لدور حلف شمال الأطلسي، لا منافسة له^(٤٩).

إن سياسة الأمن والدفاع التي تسعى أوروبا إلى تجسيدها ستكون بمواجهة سياسة أمنية أمريكية تتمتع بمقدرة عالية على الاحتواء والمناورة، وهذا ما يقلق الكيان الأوروبي، ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد دفعت بمزيد من الدور العالمي لحلف شمال الأطلسي في مرحلة ما بعد



الحرب الباردة، إلا أن الأوروبيين وخصوصا الفرنسيين حاولوا الحد من هذا الدور، وتحويله إلى دور أوروبي أكثر فاعلية في الشؤون الدولية^(٥٠). بالرغم من أن أوروبا - في سياق الحديث السابق - قد تكون في طريقها لبناء سياسة أمنية مستقلة عن الناتو، أو على الأقل تتوازي معه، إلا أن واقع الحال يشير إلى أن أوروبا ما زال لديها وقت طويل حتى تصل لهذا الهدف فقد جاء شكل الاتفاق على تشكيل القوة الأوروبية العسكرية المستقلة عن الناتو، حذراً، حيث أشار الأوروبيون أن الإتحاد الأوروبي لن يتدخل إلا في الحالات التي لا ترغب الولايات المتحدة الأمريكية الاشتراك بها وحينما تكون المصالح الحيوية الأوروبية تستلزم هذا التدخل، ولم تتناول الإستراتيجية تفاصيل كيفية إحداث التوازن المطلوب مع الولايات المتحدة خاصة النواحي المتعلقة بتطوير القدرات الدفاعية والتسليحية، واكتفت فقط بالدعوة لشراكة جديدة تعتمد على اتفاقات أوروبية أطلسية لدعم القدرات الأوروبية، مما يؤكد أن هذه الإستراتيجية لن تساعد بشكل ملموس في تحقيق الرغبة السياسية التي عبرت أوروبا عنها رسمياً للتحويل إلى قطب عالمي يدعو للتعددية الفاعلة^(٥١).

غير إن خبرة الماضي البعيد قبل انتهاء الحرب الباردة وأيضاً خبرة الماضي القريب تثبت أن أوروبا ما زالت تسير في فلك الناتو فأزمات البوسنة وكوسوفو داخل القارة الأوروبية لم يكن يمكن التعامل معها دون التدخل الأمريكي المباشر^(٥٢)، يضاف إلى ذلك المعارضة الأمريكية الصريحة لأي مسعى أوروبي للاستقلال في الجوانب الدفاعية، فقد أجرت مجلة الإيكونوميست البريطانية مقارنة بين القدرات الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية والقدرات الدفاعية الأوروبية، أظهرت تواضع القدرات الأوروبية قياساً لمثيلتها الأمريكية - وجاء فيها: أن موازنات الدفاع الخاصة بدول الإتحاد الأوروبي مجتمعة تبلغ ٢٩٠ مليار دولار وتمثل اقل من نصف موازنة الدفاع الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية البالغة (٦٦٠) مليار



دولار (حسب ميزانية ٢٠١١)، وتبلغ قدرة الاتحاد الأوروبي على نقل قوات إلى مواقع الأزمات ١٠ بالمائة فقط من قدرة الولايات المتحدة- إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية عبرت عن خوفها من حدوث انشقاق داخل الحلف وأن الخطط الأوروبية الدفاعية تمثل واحدة من المخاطر الكبرى التي تواجه العلاقات الأوروبية الأطلسية^(٥٣).

تتركز التصورات الأوروبية على أن الهدف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا هو، المحافظة على حلف الأطلسي، لأنه يشكل بالنسبة لواشنطن، المجال الذي تلعب فيه دور القيادة المؤسستي، وبدون الحلف ستصبح الولايات المتحدة غائبة عن أوروبا، وتطالب الولايات المتحدة اليوم، بوضع مشروع للحلف يستهدف إجراء إصلاحات لتعزيز دورها بشكل أكثر، وذلك بتوسيع نطاق عملها، وزيادة كفاءتها وقدراتها بشكل يتلاءم مع تكلفتها بأدوار دولية جديدة، ومن هنا، أطلقت واشنطن في كانون الثاني ١٩٩٤ (فكرة المشاركة من أجل السلام)، لكن تلك الفكرة لم تلق آذاناً صاغية لدى الأوروبيين، وكانت الاستجابة الأوروبية، هي السكوت. والسكوت يعني الرفض حسب الأعراف الدبلوماسية، ولكون هذه الطروحات تأتي في حقبة انتهاء الثنائية القطبية، يدرك الأوروبيون ما تعنيه الطروحات الأمريكية الجديدة وهدفها، والذي يفسره معظم الأوروبيين، بأنه للمحافظة على هيمنة واشنطن على الشؤون الدولية، وذلك بتبني ما تسميه بالنظام الدولي الجديد^(٥٤).

إن هذا النظام الدولي الجديد، سوف لن يكون بالضرورة أقل أزمات عن ذلك النظام الذي سبقه، لهذا فإن نظام الأمن الجماعي يقدم نفسه بصورة مكدره ومحزنة، ويؤشر لفوضى سياسية كبيرة، ويذكر الوضع الراهن بتعقيدات فترات الصدمات الكبرى في تاريخ هذا العالم الذي نعيش فيه، عندما كان هذا العالم خارجاً من حروب دامية كبيرة على أمل البحث عن الاستقرار، وعن توازن للقوى العالمية^(٥٥).



خاتمة

بينما كانت قضية الأمن في أوروبا منذ مؤتمر ويستفاليا وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، تتحرك في الإطار الأوروبي وما يسفر عنه من توازنات، فإنها ومنذ الحرب العالمية الأولى تحديداً ، أصبحت قضية عالمية تدخل في إطار منظومة الأمن العالمي.

لقد قادت عالم القرن التاسع عشر قوتان رئيسيتان: بريطانيا وفرنسا، بعد أن سبقتا القوى الأوروبية الأخرى في امتلاك إمبراطوريتين متراميتي الأطراف، عابرة للقارات وداخل الساحة الأوروبية، حيث اندلعت الحروب طوال قرون.

كان توازن القوى الذي تأسس بعد الحروب النابليونية ما زال مستقراً، تمسك بأطرافه بريطانيا وفرنسا والنمسا وبروسيا (ألمانيا فيما بعد)، وإلى حد ما الدولة العثمانية، غير أن الممتلكات الإمبريالية العالمية الكبيرة لبريطانيا وفرنسا، وضعتهما في موقع خاص بهما، يفوق قدرات أي قوة أوروبية أخرى.

كانت هناك متغيرات مهمة في خارطة القوة العالمية، قد أخذت في التبلور في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر نشأت من صميم الوحدة الألمانية والنمو الصناعي الألماني الهائل، ومن تحول الأمريكيين المتسارع إلى قوة اقتصادية عالمية، فاستدعت المصالح الاقتصادية، القوة العسكرية



ليس لتوفير الحماية وحسب، بل ولتعزيز الموارد والأسواق كذلك. وهكذا ما أن حل العقد الأول من القرن العشرين حتى أخذ استقرار ما بعد الحروب النابليونية يتداعى مع بدء الحرب العالمية الأولى، التي عبرت بحيثياتها عن متغير واضح المّ بالأمن الأوروبي عبر عن نفسه بظهور الولايات المتحدة الأمريكية، كعنصر مهم في شؤون الأمن في أوروبا، بعد أن بدا وان الأمن الأوروبي سيصبح بعيداً عن مبدأ التوازن الدولي.

تبعاً لذلك ظلت آليات ومؤسسات الأمن الأوروبي قاصرة عن مجازاة مستجدات الواقع الدولي المتطور، بما يشبه دورة تمر بها مسألة الأمن الأوروبي عقب كل اتفاق للصلح بين القوى الكبرى الأوروبية، أو ما تعقده من تحالفات لضمان أمن القارة، وليس أدل على ذلك من التحالفات التي تأسست ضد طموحات نابليون، أو التوازنات التي أقامها بسمارك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أو الاتفاقيات التي خلفتها معاهدات الصلح في (فرساي ١٩١٩/٧/٢٨) و (تريانون ١٩٢٠/٦/٤)، عقب الحرب العالمية الأولى، لكن اختلالاً في منظومة الأمن الأوروبي نجم عن صراع للقوة في القارة الأوروبية، بذر بذرة الحرب العالمية الثانية وقدر لصراع القوة هذا أن ينقل الأمن الأوروبي لأول مرة بعيداً عن سيطرة الأوروبيين، وأصبح الأمن الأوروبي يدار من توافق قوتين من خارج القارة الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية.

اللافت هنا، انه ولأول مرة يشهد الأمن الأوروبي هذه الفترة من السكون امتدت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهذا الهدوء يعود في جانب منه إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي نهضت بمسؤولية الأمن الأوروبي بعد تداعي القوى الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية التي لم تكن لتصمد أمام الاندفاع الشيوعي، الأمر الذي أوجد حقبة الحرب الباردة.

إن المشكلة الآن هي:



هل مازالت مؤسسات وآليات الأمن الأوروبي، الموروثة عن حقبة الحرب الباردة قادرة على التعاطي مع متطلبات ومستجدات قضايا الأمن الأوروبي؟ بعد الحرب العالمية الثانية كانت الأمم الأوروبية تتطلع إلى قوة الولايات المتحدة الأمريكية للاستفادة منها، حين لم يعد الأوروبيون يملكون مقدرات القوة المتوفرة عند الأمريكيين فجاء تشكيل حلف شمال الأطلسي ليستجيب للحاجات الأوروبية وليخفف من الشعور الجماعي الأوروبي بانعدام الأمن. لا يمكن إنكار حقيقة إن الولايات المتحدة الأمريكية قد لعبت دورا أساسيا في مسألة الأمن الأوروبي في فترة الحرب الباردة، ومكنها ذلك من تتواصل بهذا الدور بعد انتهاء الحرب الباردة، فقد كان لديها تصورها الخاص بمسائل الأمن الأوروبي وما يتصل بها مثل توسيع حلف شمال الأطلسي. لقد طرحت قضية ضم دول شرق ووسط أوروبا إلى المنظومة الأوروبية، بظلال كثيفة من الشك على مستقبل حلف شمال الأطلسي ومستقبل الأمن الأوروبي بشكل عام بعد مرحلة الحرب الباردة.

يرغب الأوروبيون في الاستقلال الأمني عن الناتو في إطار الاتحاد الأوروبي، ولكن في ظل حالة الضعف الأوربي الحالية، لا يثق الأمريكيون بقدرة الأوروبيين على مواجهة التهديدات الناشئة في القارة وهذا يعني مزيدا من الفوضى تستسيغها روسيا بعودتها إلى لغة الهيمنة والإخلال بالأمن والاستقرار الأوروبي، فضلا عن عدم قدرة الأوروبيين على التصدي للمشكلات المستديمة في قارتهم دون معونة الأمريكيين (التوترات في البلقان) وغيرها.

لا يخفي الأمريكيين امتعاضهم وخشيتهم من هكذا تطلعات، فهم لاثقون بقدرات الأوروبيين على ضبط الأمن، وما قد ينجم عن ذلك من معاودة أجواء الحرب الباردة للظهور مرة ثانية.



European Security Developments

Waleed Mahmood Ahmed

Department of Political and Strategic Studies
Regional Studies Center \ University of Mosul

ABSTRACT

The concept of European security witnessed variables mission that began since the Westphalia, which established a new concept in international relations was based on the sovereignty of States, and founded the balance of power, and played the European countries a key role in international security, when Europe was controlled by the balance of world powers until the outbreak of World War II, but global balance of power after the war moved from the European continent to the outside, and even became a European security, however, the two Soviet and American cold War period, and then took another twist on the European Security after the Cold War, representing the transition from the world when he was European security means security of international to the continental European security is no longer refers to international security, the concept of the sovereignty of States, founded by the Conference of Westphalia "thing" of the past.

There is a paradox in European thought on this issue, after the First World War began to Europe is looking to get rid of its recent past based on the glorification of force and arms, but after the American hegemony, seems more nostalgic to look for defensive capabilities confirming their presence in the vision of twenty-first century.



الهوامش والمصادر

- (1) Barry Buzan: *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in The Post-cold War Era.* (London: 1991), p.190
 (*) ويستفاليا، هي مقاطعة في شمال ألمانيا .
- (2) Andreas Osiander: "Sovereignty," *International Relations, and the Westphalian Myth* ", *International Organization review*, vol, 55, no, 2, Spring 2001, (Massachusetts: 2001), p.251
- (3) William Doyle: *the oxford history of the French revolution*, (London: 1989), pp.132-158
 (٤) عمر عبدالعزيز عمر: محاضرات في العلاقات الدولية ، (الإسكندرية: ١٩٦٨)، ص ١٩ ..
 (***) اوترخت رابع مدينة هولندية من المساحة وعقدت فيها أشهر معاهدات السلام العالمية في التاريخ. حققت هذه المعاهدة نهاية حروب خلافة العرش الأسباني (١٧٠١ - ١٧١٤م) وأسست توازن القوى الأوروبي. تكونت هذه التسوية من ثلاث معاهدات، هي معاهدة أوترخت ومعاهدة راستات ومعاهدة بادن
- (5) Inken Schmidt: "The Reverberations of Peace" *The Utrecht negotiations and the Holy Roman Empire in Rethinking the Peace of Utrecht 1713*, (Osnabrück: 2011), p.12
 (***) واترلو، موقع قرب بروكسل عاصمة بلجيكا.
 (٦) عبدالعزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، (بيروت: ١٩٧٣)، ص ١٢٢.
 (٧) هـ.١. فيشر: تاريخ أوروبا في العصر الحديث ١٨٧٩ - ١٩٥٠، تعريب: احمد نجيب هاشم ووديع الضبع ، (القاهرة: ١٩٧٦) ، ص ١١٩ .
 (٨) محمود نصار واحمد وهبان: التاريخ الدبلوماسي ١٨١٥ - ١٩٩١ ، (الإسكندرية: ١٩٩١)، ص ٤٩ .
 (٩) ا.ج.ب. تايلور: الصراع على السيادة في أوروبا ١٨٤٨ - ١٩١٨ ، ترجمة كاظم هاشم نعمة، ويوثيل يوسف عزيز، مراجعة عبد الوهاب العدواني، (الموصل: ١٩٨٠)، ص ٤٢٧ .
 (١٠) المصدر نفسه ، ص ٤٠١ .
 (١١) المصدر نفسه، ص ٤٢٧ .
 (١٢) فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة: التاريخ الأوروبي، (بغداد: ١٩٨٢)، ص ١٦٨ .
 (١٣) المصدر نفسه، ص ١٧٠ .
 (١٤) خضر عطوان: القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، (عمان: ٢٠٠١)، ص ٢٠ .
 (١٥) المصدر نفسه، ص ٢٠ .



- (١٦) دانييل كولر: العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر، (بيروت: ١٩٨٠)، ص ٧٤.
- (١٧) خضر عطوان: المصدر السابق، ص ٣٣.
- (١٨) المصدر نفسه، ص ٣٣.
- (*+) حسب تعريف هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي (١٩٧٣-١٩٧٧)، تعني قبول كل قوى الكبرى إطار النظام الدولي بحيث لا تظهر دولة مستاءة - مثل ألمانيا بعد معاهدة فرساي - تعبر عن استيائها بانتهاج سياسة خارجية متطرفة.
- (١٩) روبرت غلين: الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، (بيروت: ٢٠٠٩)، ص ٣١.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٢.
- (٢١) هـ. ا. ل. فيشر: المصدر السابق، ص ٥٧٦.
- (*) المادة ٤٣.
١. يتعهد جميع أعضاء "الأمم المتحدة" في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ومن ذلك حق المرور.
 ٢. يجب أن يحدد ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات عدد هذه القوات وأنواعها ومدى استعدادها وأماكنها عموماً ونوع التسهيلات والمساعدات التي تقدم.
 ٣. تجري المفاوضة في الاتفاق أو الاتفاقات المذكورة بأسرع ما يمكن بناءً على طلب مجلس الأمن، وتبرم بين مجلس الأمن وبين أعضاء "الأمم المتحدة" أو بينه وبين مجموعات من أعضاء "الأمم المتحدة"، وتصدق عليها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية.
- (٢٢) حسن الحلبي: القانون الدولي العام، الجزء الأول، (بغداد: ١٩٦٤)، ص ١٦٥.
- (23) Edward Hallett Carr: the twenty years crises 1919-1939, an introduction to the study of international relations, (London:1951), p.132
- (٢٤) ينظر المادة ٤٢ حتى ٥١ من الميثاق.
- (٢٥) استخدم التعريف للدلالة على (مجموعة من الكيانات المتفرقة التي تجمع بينها تفاعلات منتظمة نتيجة وجود شكل من أشكال السيطرة)، ينظر:
- Robert Mundell & Alexander Swoboda: monetary problems of international Economy ,(Chicago university:1969), p.343**
- (٢٦) محمد منذر: مبادئ في العلاقات الدولية، (بيروت: ٢٠٠٢)، ص ٨.
- (٢٧) مصطفى سلامة حسين: تطور القانون الدولي العام، (القاهرة: ١٩٩٢)، ص ١٤٩.
- (٢٨) المصدر نفسه، ص ٩.
- (29) Ricardo Alfaro & Erik Jones: European security, (Roma: 2011), P.15
- (30) Ralph Hawtery: economic aspects of sovereignty, (London: 1952), p.60



(31) William McNeil: past & future, (Chicago university: 1954), p.74

(٣٢) مصطفى محمد علي: الشمال والجنوب، الدلالة الجغرافية والاستخدام الدولي المعاصر، مجلة جامعة دمشق، مجلد (٢٧)، العدد (١)، ٢٠١١، (جامعة دمشق: ٢٠١١)، ص ٤١٠.

(٣٣) مطانيوس حبيب: "الاتحاد الأوروبي وحل أزمة الشرق الأوسط"، دراسات إستراتيجية، جامعة دمشق العدد ١٧، ٢٠٠٦، (دمشق: ٢٠٠٦)، ص ٢١٩.

(34) European security: us. and European Contributions to Foster and Security in Europe, Report to the Congressional Committees, (Washington: 2001), p. 45.

(35) Ricardo Alcfaro: Op.Cit, p. 45.

(٣٦) الهيمنة- أو الزعامة- هي إستراتيجية واقعية تسعى إلى إدامة السيطرة الجيوسياسية ما بعد الحرب الباردة. ويعتقد أنصار الهيمنة أن على الدولة المهيمنة أن تسعى إلى زيادة قوتها النسبية إلى أقصى حد، أي قوتها بالمقارنة مع قوة الدول الأخرى.

(٣٧) للنفاصيل، ينظر، كريستوفر لين: إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية، ترجمة، أديب يوسف، الموقع الإلكتروني لمجلة الفكر السياسي، ص- ص ٣٠-٣١.

(٣٨) في كانون الثاني ١٩٩٤ تم الاتفاق على تشكيل ما أطلق عليه بالهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية من خلال هيكل عسكري مشترك يضم فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ. ينظر: محمد مطاوع: "تطوير سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٧ تموز ٢٠٠٤، ص ١٠٨.

(٣٩) إن التوصيف الأمريكي للنكسة الروسية المحتملة ينطوي على محاولات الأمريكيين لإظهار فكرة أن الديمقراطية في روسيا الاتحادية تتعرض إلى مخاطر قد تفضي إلى العودة بروسيا إلى أجواء الحكم الفردي ويمكن ملاحظة ذلك في أثناء كلمة نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني (٢٠٠١-٢٠٠٩) في مدينة فيلينيوس الليتوانية. ينظر: صحيفة الاتحاد الإماراتية الصادرة في ٢٩ أيار ٢٠٠٦، نقلا عن صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية.

(٤٠) مثلما لا يتفق الأوروبيون بجارتهم الكبيرة، روسيا، فإن الأمريكيون لا يتفقون بان ألمانيا الناهضة اوروبيا يمكن أن تسلك سلوكا مسؤولا، كما أن انبعاث القوة الألمانية حسب الرؤية الأمريكية من شأنه إيقاظ المعضلة الأمنية في القارة الأوروبية، لذا اعتقد الأمريكيون أن توسع النفوذ الروسي في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية من شأنه أن يؤدي إلى عودة الروس للعب دور مؤثر في القارة الأوروبية وبالتالي موازنة القوة الألمانية الناهضة.. ينظر: كريستوفر لين: المصدر السابق، ص ٣٠.



- (٤١) للتفاصيل عن هذه الأحداث ينظر: إيريك لوران: حرب كوسوفو، الملف السري، (بيروت: ١٩٩٩)، ص ١٥١-١٥٢.
- (٤٢) حدد الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت أغراض السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وأهدافها في حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد، وصيانة استقلاله، وقد اتخذ هذا الإعلان بعدا سياسيا أكثر منه دفاعيا في نص المعاهدة. للتفاصيل، ينظر: حسين طلال مقلد، "محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية مجلد (٢٥)، عدد (١)، ٢٠٠٩، ص ٦٢٣.
- (٤٣) المصدر نفسه، ص، ص، ٩١، ٩٥.
- (٤٤) كمال شديد - السياسة الدفاعية الأوروبية المستقلة وأثرها في الشرق الأوسط - إستراتيجية عسكرية السياسة الدولية- العدد ١٥٦ نيسان، ٢٠٠٤ مجلد ٣٩ ص ٢٣٩.
- (٤٥) تتبع السياسة الألمانية من تجربتها التاريخية، وهي تريد لأوروبا الموحدة أن تتوجه نحو أوروبا الشرقية فهي ترى في هذه الدول ذات أهمية إستراتيجية للحفاظ على أمنها، وهذا هو سر المعونات التي تقدمها ألمانيا لهذه المنطقة، ومشاركتها عام ١٩٩٣ في مجموعة الاتصال مع الأطراف السياسية في يوغسلافيا السابقة، وإقرار المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية عام ١٩٩٤ قرار مشاركة الجيش الألماني، في مهمات حفظ السلام في الخارج حيث أرسلت ألمانيا جنودا إلى والبوسنة والهرسك، وأيدت توسيع الناتو والاتحاد الأوروبي وانضمام دول شرق أوروبا إليهما. ينظر: حسين طلال مقلد، المصدر السابق، ص ٦٤٨.
- (٤٦) من أجل أن يتخذ الاتحاد الأوروبي قرارات ووافق على العمل العسكري في حال عدم تحرك الناتو، فإن الاتحاد الأوروبي يجب أن تكون له هياكل ملائمة وقدرة على تحليل المواقف ومصادر الاستخبارات والتخطيط الاستراتيجي، وتأتي أهمية ذلك كونه مكن الاتحاد من التدخل العسكري دون العودة للناتو. ينظر: عماد جاد: الاتحاد الأوروبي - تطور التجربة، السياسة الدولية، العدد ١٦١ تموز، ٢٠٠٥ ص ٢٢٠.
- (47) F. Stephen Iarrabee: "the united states and the European security and defense policy", Rand corporation, year book 2006, (Santa Monica: 2006), p.174.
- (٤٨) جان ماركو: أي غد لأوروبا، السياسة الدولية، عدد ١٥٧، تموز ٢٠٠٤، ص ١٣٠.
- (**) تم الاتفاق في قمة هلسنكي (كانون الأول ١٩٩٠)، على تشكيل قوة عسكري أوروبية لحل الأزمات، وحفظ السلام يتراوح عددها بين خمسين إلى ستين ألف جندي، وقادرة لانتشار



خلال ستين يوما ويمكن أن ترابط لمدة تصل إلى عام. ينظر: حسين طلال مقلد، المصدر السابق، ص ٦٢٥.

(٤٩) إن الهدف من ذلك أن تكون المجموعة الأوروبية ركيزة من ركائز حلف شمال الأطلسي، ويرى البريطانيون أن المجموعة الأوروبية بمنزلة الذراع الأوروبية للناو. ينظر المصدر نفسه ص ٦٥٤.

(50) F. Stephen Iarrabee :Op,Cit,p.175.

(٥١) أثارت مسألة اعتماد أوروبا بقدراتها العسكرية جدلا في الأوساط الأمريكية، فقد اعتقد الأمريكيون بان مشكلة أوروبا هي في تصوراتها الخاطئة حيث أنها ليست قوية بما يكفي بقدراتها، بل وضعيفة أيضا، وفي عالم اليوم لا تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى شركاء مترددين، بل تحتاج إلى شركاء أقوياء وحقيقيين، لذلك يتوجب على الأمريكيين أن يحثوا شركاؤهم على المزيد من الجرأة، لا على المزيد من الضعف، وحسب المفهوم الأمريكي، فان الجرأة تعني أن تتحرك أوروبا على النسق الأمريكي من حيث تبنيها مبدأ القوة في مواجهة النزاعات. ينظر:

Ibid :p.181

(٥٢) ظهر الأوروبيون منقادين وراء الأمريكيين في أزمة كوسوفو بين آذار حزيران ١٩٩٩، فقد أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على البدء بحملة عسكرية ضد القوات الصربية دون تفويض من مجلس الأمن ولاحظ الأوروبيون كيف أنهم لم يتمكنوا من حسم الأزمة في البلقان لوحدهم وبدا أن الأمريكيين يتصرفون دون إشراك الأوروبيين في مسائل أوروبية داخل القارة، وظهرت محدودية الدور الروسي في البلقان، حيث تمكن الأمريكيون من تهميش الروس الذين رغم أنهم حذروا من أنهم سيقدمون أسلحة للصرب، إلا أن تحذيراتهم لم تلق صدى عند الأمريكيين. ينظر:

خير الدين العايب: التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوروبية، الموقع الإلكتروني لمجلة الفكر السياسي، ص ٩٦.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٩٧-٩٨.

(٥٤) موسى الزعبي: نهاية الحرب الباردة وإعادة فحص الأمن، الموقع الإلكتروني لمجلة الفكر السياسي، ص ٢٤٨.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٤٩.